مرزوق الغانم مترئسا جلسة المجلس أمس

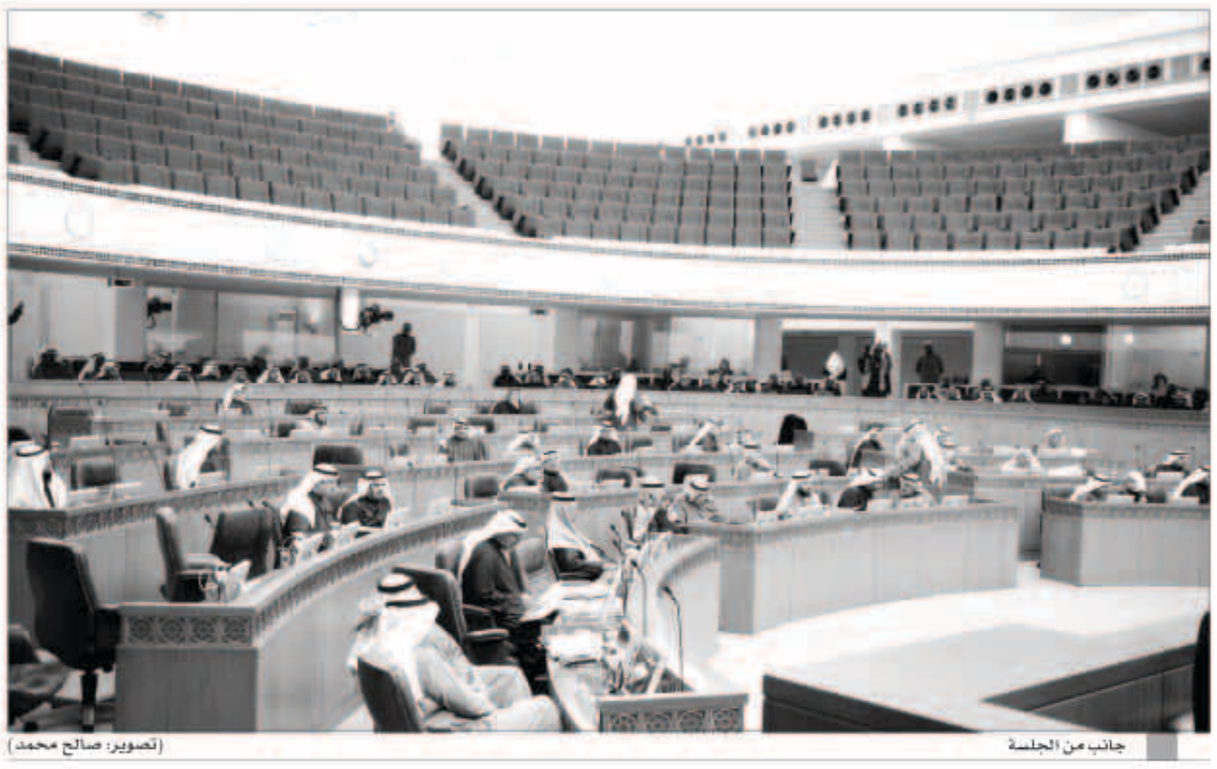
جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

الأول وافق عليه 49 عضوا ورفضه واحد.. والثاني تراجع اللجنة صياغته ويصوت عليه اليوم

المعاملات الإلكترونية مَرَّ.. و«الحضانات الخاصة» عاد إلى «التشريعية»

كتب مصطفى كامل

ولادة متعسرة لقانون خصخصة الكويتية، جاءت بعد نقاش طويل اضطر آن ينهيه رئيس المجلس بطرح المناقشة الثانية لقانون خصخصة «الكويتي» إلى التصويت نداء بالاسم، حيث وافق مجلس الامة في المداولة الثانية على المشروع مع احالته على الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بشأن مشروع القانون بموافقة 46 عضوا وعدم موافقة 4 اعضاء وامتناع خمسة اخرين من اجمالي الحضور وعددهم 55 عضوا.

ووافق مجلس الامة في جلسته العادية امس، باغلبية اعضائه الحاضرين على طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب صفاء الهاشم، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 40 عضوا على طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن الهاشم وعدم موافقة 9 اعضاء من اجمالي الحضور وعددهم 49 عضوا، فيما رفض المجلس طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب فيصل الدويسان.

واحال مجلس الامة الى الحكومة مشروعا بقانون في شأن المعاملات الحكومية بعد الموافقة عليه في مداولته الثانية باغلبية 49 عضوا مقابل عدم موافقة عضو واحد.

ووافق المجلس على احالة المشروع بقانون في شأن دور الحضانة الخاصة على لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية استنادا الى المادة 103 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وناقش مجلس الامة في جلسته اليوم المداولة الثانية على مشروع القانون في شأن دور الحضانة الخاصة والذي سبق ان وافق على مداولته الاولى في جلسة التاسع من يناير الحالي.

وتنص المادة 103 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة على ان يجوز للمجلس «أن يحيل أي تعديل أدخله على مشروع القانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لتبدي رأيها في صياغته وتنسيق أحكامه ولا يجوز بعدئذ مناقشة المشروع إلا فيما يتعلق بالصياغة». وبشأن قضية «البدون» اكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ان من اولى اولويات وزارة الداخلية التوصل الى حل لقضية المقيمين بصورة غير قانونية.

وقال الشيخ محمد الخالد ردا على سؤال من احد النواب بشأن استيضاح سياسة الحكومة حول تلك القضية «انا بانتظار دعوتين مهمتين من زملائي في لجنتي الداخلية والدفاع والمقيمين بصورة غير قانونية البرلمانيتين لوضع خارطة طريق وآلية عمل متكاملة للمرحلة المقبلة». واضاف «لا يمكن ان اجزم بحل قضية متراكمة بعد كل هذه السنوات لكن متى ما وضعنا الية العمل سيكون العمل بها بانتظام والوصول الى حل هذه القضية».

واشار الى انه التقى رئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة في مكتبه مؤخرا ودعاه لاجتماع اللجنة العليا للجنسية في مجلس الوزراء والذي شرح خلاله ما انجزته اللجنة خلال السنوات الثلاث الماضية «وهو عمل جبار بلا شك ويستحق الاشادة».

ورفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة على ان تستكمل الساعة التاسعة صباح اليوم لمتابعة بنود جدول الاعمال وعلى رأسها قوانين القرض الإسكاني وزيادة بدل الإيجار وعلاوة الأولاد، حيث أعرب الغانم عقب الجلسة عن أمله في أن تتوصل السلطتان إلى حل في هذه القضايا، مؤكدا أنه لن يكون هناك تصادم بل اختلاف في وجهات النظر من شأنه إثراء القضية، وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح الرئيس مرزوق الغانم الجلسة في تمام الساعة 9:30 بعد أن رفعت لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب ثم تلا الامين العام لمجلس الامة علام الكندري اسماء السادة الاعضاء الحضور والمعتذرين والمتغيبين عن الجلسة الماضية دون عذر أو إخطار.

ثم انتقل المجلس للتصديق على مضابط الجلسات الماضية.

وزير النفط علي العمير «نظام»: وردت بعض العبارات من النائب الفاضل علي الراشد في الجلسة الماضية بحق سمو رئيس مجلس الوزراء نطالب بطشبها ولا شك ليس لدينا تحفظ عن الكلمة بشكل عام ولكن العبارات التي كان فيها مساس نرجو شطبها.. وافق المجلس على شطب العبارات التي ترى الحكومة فيها مساس من مضابط الجلسة الماضية وصادق على المضابط.

ثم انتقل المجلس لبند الرسائل الواردة من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بشأن زيادة القرض الاسكاني وبدل الايجار وتقضي بإدراج تقارير اللجنة بشأن هذه القوانين على ان تحال القوانين المتعلقة بالقضية الاسكانية للجنة الشؤون الاسكانية وافق المجلس على الرسالة وتثبيتها بالمضبطة.

النائب د.يوسف الزلزلة: نحن نعرف ان القضية الاسكانية اصبحت القضية رقم واحد واولوية بالنسبة للمواطن الكويتي ونحن مع الحكومة نضع يدنا لمعاجلة هذه القضية من خلال اللجنة الاسكانية بشرط ألا تأتي الحكومة بحلول وقضايا انشائية كي تطالب بأن تحصل المرأة الكويتية عن حقها بالسكن ولا نريدها ان تحرم من حقها السكني.

النائب صفاء الهاشم: مازلنا نؤكد ان القضية الاسكانية من ضمن الاولويات والاقتراحات كثيرة والحلول كثيرة لكن المشكلة بالارادة والادارة بالامس كنت بندوة نظمها الشيخ صباح الناصر تحت عنوان فزعة قدمت حلول وارقام للقضية الاسكانية

الكندري: وزير التربية يجب ان ينفذ وعده بدعم زيادة أعضاء هيئة التدريس

الكندري متحدثا أثناء الجلسة

لكن اين الحكومة من هذه الحلول نحن لا نتحدث عن حق دستوري وانما نتحدث عن حق السكن والعقل لا يؤنث ولا يذكر وبالتالي اين حق المرأة الكويتية من القضية الاسكانية هناك نساء ومواطنات يبلغن من العمر ما يقارب الستين عام ولا سكن لها وتشمل بالرعاية لانها غير مطلقة او ارملة وسؤالي لماذا الكويت ظلمت ابناءها الكويتيين بعدم منع الايجار بالسكن الخاص؟ انا اليوم ارجو وزير الاسكان الجديد النظر في نهاية الوزير السابق سالم الاذينة فالحل خرج من الحكومة بهذه الرؤية ونتمنى تطبيقه.

النائب عبدالله التميمي: نشكر اللجنة المالية على ما قامت به بالقرض الاسكاني وبدل الايجار ونحن الان نتحدث عن اهم قضية برزت على السطح بعد قيام مكتب المجلس باستطلاع اراء المواطن التي اكدت على ان القضية

الوزير أبل رداً على الصانع: ندرس الاقتراحات المقدمة بشأن خيطان وسنختار الأفضل لهم

.. والعمير يدلي بمداخلته

الرجل والمرأة في القرض الاسكاني ونحن نتنظر قرار حكومي بهذا الشأن فالمرأة يجب مساواتها بالرجل فهذه مسألة ليست هبات ومنح كالمنح التي تقدمها الدولة للدول الاخرى وتقف بوجه المواطن واليوم سمعت تعليق طريف على الهبات والمنح بالقول يجب ان تسمي الكويت «لجنة الكويت الخيرية» فاليوم لابد ان يكون هناك وقفة حقيقية من مجلس الامة للمنح والهبات هي يجب ان تكون بقانون وتمر على المجلس ولا تمنح اموال البلاد يمينا وشمالا هكذا للدول الاخرى والمفترض ان الدولة تريد تقديم منح للخارج تعطي المواطن ما يوازي قيمة هذه المنح فهو أولى.

النائب خليل الصالح: للاسف الدولة تعامل المواطن كعميل في بنك عندما تمنحه القرض الاسكاني فهي تستر حق منه وللاسف الحكومة لا تعي خطورة عدم توفير السكن للمواطن على

الصانع: ماذا ستفعل الحكومة بشأن منطقة خيطان ويجب وجود رؤية واضحة لحل الأمر

الاسكانية هي اولوية المواطن، اليوم بعد ان اقرت اللجنة المالية رفع القرض الاسكاني لـ 100 الف دينار يرفع الدعم المواد البناء هل تعتقد الحكومة ان حتى هذه الزيادة وهذا المبلغ كفيل ببناء سكن للمواطن، نحن بدورنا نمد كل يد التعاون للوزير الجديد للاسكان ياسر ابل لكن نقول ان هذا الملف «الاسكاني» لن يرحمك أو يرحم المجلس والحكومة ان تعطل.

النائب صالح عاشور: من خلال هذه الرسالة المكونة من جزأين اعتقد ان المشكلة تأتي من الرسالة لا يحتاج ان يردها

الشايع: الحضانات في المناطق السكنية مهمة جداً نظراً لقربها من سكن الأسر والأطفال

كون القوانين الاسكانية احالتها اللجنة الاسكانية مباشرة بعد تشكيلها اما فيما يتعلق بمسألة زيادة القرض الاسكاني يجب ان تتعاون الحكومة مع المجلس بالموافقة على القرض الاساكاني ثم الانتقال للقوانين التي تساعد المواطن كقانون زيادة بدل الايجار وعلاوة الابناء فهذا القانون رسالة للتعاون الحكومي مع المجلس واذا لم تريد الحكومة التعاون مع المجلس فان المجلس غير مستعد للتعاون معها وهذه قضية يجب ان تعيها الحكومة ومن جهة اخرى يجب اعادة الامور لنصابها الصحيح في مسالة التمييز بين

التميمي: يجب إيضاح قضية التجديد لرئيس «الكويتية».. وكلمة «مدد مماثلة» مبهمة وقد تصل إلى 10 مرات

أفراد الحرس يمنعون الجمهور من الاستحسان بالتصفيق

المليفي: لن أسمح بتكرار مأساة القبول ولن يكون هناك حديث عن الطاقة الاستيعابية ومن لا يستطيع الحل يغادر

الوفد الأردني خلال متابعته الجلسة

المواطن الولاء فالمواطن يجب ان يملك ارض وسكن لتعزيز ولاءه للوطن فنحن لا نعلم ما هو شكل الوضع الاقليمي بهذه الطريقة، اذا يريد المجلس والحكومة تحقيق انجاز على المستوى التاريخي عليهم حل المشكلة الاسكانية التي بسبب تعثرها ارتفعت نسبة الطلاق وغاب الاستقرار الاسري.

النائب أحمد مطيع: اشكر اللجنة المالية على تقريرها حول اللجنة الاسكانية، وبالنسبة للقرض الاسكاني فهو ليس بكثير للشعب الكويتي زيادة القرض الاسكاني لـ 10 الف دينار خاصة وان اسعار السكن بارتفاع، وبهذه المناسبة اشكر الصندوق الكويتي للتنمية بدعمه مملكة البحرين الشقيقة لبناء 40 الف وحدة سكنية ونحن نقول يستاهلون اهل البحرين لكن لا نريد ان تكون الكويت «عين عذارى تسقي البعيد وتترك القريب»، وبالنسبة لزيادة بدل الايجار انا تقدمت بزيادة بدل الايجار لـ 300 دينار، وانا اطالب الاخ وزير الاسكان النظر للمرأة الكويتية غير المتزوجة أو المتزوجة لغير كويتي خاصة في ظل الظلم الواقع عليهما بحرمانه الأولى من بدل الايجار والثانية من الحصول على وثيقة منزل.

مجلس الامة يصوت بالموافقة على رسالة اللجنة المالية احالة المقترحات المتعلقة باحالة القوانين المتعلقة بالقضية الاسكانية للجنة الشؤون الاسكانية كما وافق المجلس على تقديم تقارير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بشأن القرض الاسكاني وزيادة علاوة الابناء وبدل الايجار فيما ماعدا صافي جدول الاعمال بعد اقرار القوانين المدرجة للتصويت في المداولة الثانية وهما قانون المعاملات الالكترونية وخصخصة الكويتية والحضانات الخاصة، «وافق المجلس».

ثم انتقل المجلس لمناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقاضي بعدم رفع الحصانة عن النائب فيصل الدويسان في القضية المرفوعة عليه من قبل احدى الشركات وكذلك رفع الحصانة عن النائب صفاء الهاشم.

النائب فيصل الدويسان «نظام»: أريد الحديث عن هذه القضية لاني المعني فيها.

الرئيس مرزوق الغانم: لا يجوز الحديث هكذا الآن لدينا تقرير اما ان تتحدث مؤيد او معارض لهذا التقرير ولانه لا يوجد مسجلين فهل تريد الحديث.. الدويسان نعم.. الرئيس الغانم مؤيد او معارض لتقرير اللجنة.. الدويسان «مؤيد».

النائب فيصل الدويسان «مؤيد» لتقرير لجنة الشؤون التشريعية بعدم رفع الحصانة عنه: لقد قمت بواجبي عندما وقعت وزارة الداخلية عقد مع شركة اسرائيلية وهي شركة «سنستار» وقد وقفت وحيدا في مهب الرياح ولم اجد ناصرا لي بهذه القضية وكان القضية الفلسطينية لا تعي احد فما قمت به بدافع من ضميري